Publication	Al Dostour
Date	December 19, 2016
Circulation	230,000
Country	Egypt
Article Type	Syndicate News
Headline	Medical Syndicate warns of hasty drugs price hiking decision
Page	04
Reporter	Staff Report

«نقابة الأطباء» تحذر من الزيادة غير المدروسة لأسعار الأدوية

..وتؤكد: «وزارة الصحة» طالبت الشركات بزيادة أسعار الأدوية المستوردة والمحلية بنسبة ٥٠٪.. وزيادة أخرى بنفس النسبة بعد ٦ أشهر

أعلنت نقابة أطباء مصر عن تقديم حلول لأزمة ارتفاع أسعار الأدوية، خاصة بعدما خاطب د. أحمد عماد الدين وزير الصحة، شركات الأدوية بما يفيد موافقتها على نظام لرفع سعر الدواء، وطالبت شركات الدواء المستورد بأن تختار ١٥٪ من منتجاتها لرفع سعرها بنسبة ٥٠٪، وشركات الدواء المحلى بأن تختار ١٠٪ من منتجاتها لرفع سعرها بنسبة ٥٠٪، على أن تزيد أسعار نسب مماثلة من المنتجات كل ٦ أشهر، وهو ما أثار اعتراض الشركات بزيادة نسبة المنتجات التى سيتم رفع سعرها فورًا، وذلك حسبما ورد فى الصحف.

وقالت النقابة فى بيان لها، أمس الأحد، إنه يتضح أن وزارة الصحة أقرت بالفعل الموافقة على زيادة أسعار الدواء، على عكس كل التعهدات السابقة، كما يتضح أن النقاش والضغوط المتبادلة بينها وبين الشركات حاليًا يدور فقط فى شكل تطبيق الزيادة التى سيتحمل المواطن عبئها.

وأكدت النقابة أن رفع السعر لن يحل مشكلة نواقص الأدوية، حيث إن الشركات هى التى ستحدد الأدوية التى سترفع سعرها، وبالتالى تحذر النقابة من احتمال قيام بعض الشركات برفع أسعار الأصناف الأغلى والأكثر ربحًا، كما حذرت من احتمال تركيز بعض الشركات على إنتاج الأدوية التى سيتم رفع سعرها، والتقليل من إنتاج الأدوية الأخرى «الأرخص»، وبالتالى فمن المتوقع استمرار أزمة نواقص الأدوية، خاصة الأصناف الأرخص، كما أنه من المتوقع استمرار ضغط شركات الأدوية من أجل رفع أسعار باقى الأصناف بسرعة حتى يتم توفيرها.

ولفتت النقابة إلى أنه قد سبق زيادة أسعار الدواء بأسلوب غير مدروس فى مايو ٢٠١٦، ولم ينتج عنها حل للمشكلة، ما فتح أبواب شراء بعض الأدوية بأضعاف سعرها من السوق السوداء.

وقدمت النقابة عددًا من الحلول المقترحة، وفقًا لما تم الاتفاق عليه فى ورشة عمل الدواء، الأسبوع الماضى، فعلى المدى القصير، طالبت بإعداد قائمة بالأدوية الأساسية التى لا يمكن للمواطن المصرى الاستغناء عنها، ويتم دعم الشركات المحلية التى تنتجها، (مثل إعفاء مستلزمات الإنتاج سواء الخامات الدوائية أو أى مستلزمات إنتاج أخرى من الجمارك أو الضرائب، بحيث لا تتم زيادة سعر بيعها، أما الأدوية الأساسية التى لا توجد لها مثائل محلية، فيجب أن تتولى الدولة استيرادها مع توفير الدعم الذى لا يسمح بارتفاع سعرها على المرضى.

أحمد عماد الدين

أزمة الأدوية.. تتفاقم

صورة أرشيفية

ودعت نقابة الأطباء لمراجعة تسعير الأدوية الأصلية بعد انتهاء فترة حق الملكية الفكرية، وبدء إنتاج المثائل، مع عمل مراجعة دقيقة لنظام تسعير كل دواء على حدة، بحيث يتم رفع سعر بعض الأدوية التى تزيد تكاليف إنتاجها عن سعر بيعها الرسمى، وخفض البعض الآخر المسعر بتسعيرة مغالى فيها.

وشددت النقابة على أهمية دعم دور وسلطة الهيئة القومية للبحوث والرقابة الدوائية، وذلك بإعطائها حق التفتيش المفاجئ على شركات الأدوية والمستلزمات والمستحضرات الغذائية وأخذ عينات للتحليل، وإلزام إدارة الصيدلة بوزارة الصحة بمنع تداول أى تشغيلة تقرر هيئة الرقابة مخالفتها للمواصفات، وذلك لدعم ثقة المواطن والطبيب المصرى فى المثائل المحلية الأرخص سعرًا، ولتحسين جودة الدواء المصرى وتمكينه من المنافسة فى حال التصدير.

واقترحت تشكيل لجنة تقصى حقائق تضم كل الأطراف المعنية، ويتم إعلان كل ما يتعلق بوضع الدواء فى مصر للمسئولين والمواطنين، ومراجعة تشترك فيها لجنة تقصى الحقائق لفوضى سياسات التسعير، التى تسمح بوجود مثائل «نفس الاسم العلمى» لنفس الدواء بعضها بحوالى ٢٠ جنيهًا وبعضها بأكثر من ٢٠٠ جنيه، فى تفاوت غير مبرر للأسعار.

وطالبت بإغلاق الأبواب الخلفية لتسجيل بعض الأدوية بعيدًا عن التسعيرة الجبرية، مثل تسجيل بعض الأدوية باعتبارها «مستحضرات غذائية» بعيدًا عن التسعيرة الجبرية، وبأسعار شديدة الانفلات.

أما على المدى متوسط الأجل، دعت النقابة لوضع سياسة دوائية حاكمة تهدف إلى دعم صناعة الدواء المصرى، واستعادة وضع مصر الذى كان متميزًا فى مجال الدواء، حتى لا يتم استيلاء الشركات متعددة الجنسيات فى سوق الدواء كاملًا خلال عدة سنوات، ودعم وتشجيع البحث العلمى فى مجال الدواء.

وطالبت النقابة بالإسراع بحل المشكلة دون تحميل المواطن أعباء إضافية تحد من قدرته على شراء الأدوية الأساسية، مما يؤثر على المجتمع المصرى برمته.

من ناحية أخرى كشفت مصادر مطلعة اختفاء ٧٠٠ صنف دواء جديد بالإضافة إلى النقص الحاد فى المحاليل الطبية بالمستشفيات الحكومية والخاصة مما يهدد حياة المرضى.